فهرس بالمحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة عامة:	١-١٤
١- مضمون مبدأ المشروعية وعناصره	١
٢- مبدأ المشروعية ضمانة هامة لحقوق وحريات الأفراد	٣
٣- ضمانات نفاذ مبدأ المشروعية	٤
٤- استقلال القضاء الإداري ضمانة كبرى لنفاذ مبدأ المشروعية حمايةً لحقوق وحريات الأفراد	٩
٥- نطاق وهدف البحث.....	١٢
٦- منهج البحث	١٣
٧- خطة البحث	١٣
(الباب الأول)	
السلطة المختصة بتنظيم القضاء الإداري	١٥-١٥٤
تمهـــــــد:	١٧
الفصل الأول: ماهية مبدأ الاختصاص التشريعي بتنظيم القضاء وتطبيقاته	٢٠-٦١
المبحث الأول: ماهية المبدأ.....	٢١
المطلب الأول: مفهوم المبدأ وأساسه	٢١
أولاً: مفهوم المبدأ	٢١
ثانياً: أساس المبدأ	٢٣
المطلب الثاني: تقدير المبدأ	٢٩
المبحث الثاني: تطبيقات المبدأ في النظامين المصري والفرنسي	٣٣

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المطلب الأول: تطبيقات المبدأ في النظام المصري	٣٥
المطلب الثاني: تطبيقات المبدأ في النظام الفرنسي	٤٥
الفرع الأول: أمور قد تؤثر في دور القانون في تنظيم القضاء الإداري الفرنسي	٤٦
أولاً: وضع القضاء الإداري الفرنسي بين سلطات الدولة	٤٦
١- المرحلة الأولي: القضاء الإداري الفرنسي جزء من السلطة التنفيذية	٤٧
٢- المرحلة الثاني: القضاء الإداري الفرنسي جزء من السلطة القضائية	٥١
ثانياً: مجال كلاً من القانون واللائحة في وضع القواعد القانونية في فرنسا	٥٣
الفرع الثاني: مدى دور القانون في تنظيم القضاء الإداري الفرنسي	٥٧
الفصل الثاني: مدى قدرة السلطة التنفيذية علي تنظيم القضاء الإداري	٦٢-١٥٤
المبحث الأول: مدى قدرة اللوائح الصادرة في الظروف العادية علي تنظيم القضاء الإداري	٦٤
المطلب الأول: اللوائح التنفيذية	٦٤
المطلب الثاني: اللوائح المستقلة	٧٨
الفرع الأول: اللوائح المستقلة التقليدية	٧٨
أولاً: لوائح المرفق العام	٧٨
ثانياً: لوائح الضبط الإداري	٨٢
الفرع الثاني: اللوائح المستقلة الجديدة	٨٥
المبحث الثاني: اللوائح الصادرة في الظروف الاستثنائية	٩١

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الفرع الرابع: الإعلان كإجراء تمهيدي سابق علي قرار التعيين .	١٦٩
المطلب الثاني: تعليق علي الشروط العامة للتعيين في وظائف مجلس الدولة	١٧٥
أولاً: شرطا الجنسية المصرية والأهلية المدنية الكاملة	١٧٦
ثانياً: المؤهلات القانونية	١٧٦
ثالثاً: هل عدم الزواج بأجنبية شرط من شروط التعيين بمجلس الدولة المصري؟	١٨٣
رابعاً: شرطا الصلاحية الأدبية	١٨٥
١- شرط حسن السيرة والسمعة	١٨٥
٢- شرط عدم الحكم من المحاكم أو مجالس التأديب لأمر مخل بالشرف	١٨٧
المطلب الثالث: مدى دور السلطة التنفيذية في تعيين أعضاء القضاء الإداري	١٨٩
الفرع الأول: نظام التحريات الأمنية كإجراء من إجراءات التعيين	١٩٠
الفرع الثاني: حدود تدخل السلطة التنفيذية في اختيار أعضاء القضاء الإداري	١٩٣
أولاً: في مصر	١٩٤
ثانياً: في فرنسا	٢٠١
١- بالنسبة لاختيار أعضاء مجلس الدولة	٢٠١
٢- بالنسبة لاختيار أعضاء المحاكم الإدارية والمحاكم الإدارية الاستئنافية	٢٠٥
المبحث الثاني: التكوين المهني للقاضي الإداري	٢٠٨
المطلب الأول: خبرة العمل والتنقل بين هيئات القضاء الإداري كإحدى وسائل التكوين المهني	٢١١

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الفرع الرابع: الإعلان كإجراء تمهيدي سابق علي قرار التعيين .	١٦٩
المطلب الثاني: تعليق علي الشروط العامة للتعيين في وظائف مجلس الدولة	١٧٥
أولاً: شرطا الجنسية المصرية والأهلية المدنية الكاملة	١٧٦
ثانياً: المؤهلات القانونية	١٧٦
ثالثاً: هل عدم الزواج بأجنبية شرط من شروط التعيين بمجلس الدولة المصري؟	١٨٣
رابعاً: شرطا الصلاحية الأدبية	١٨٥
١- شرط حسن السيرة والسمعة	١٨٥
٢- شرط عدم الحكم من المحاكم أو مجالس التأديب لأمر مخل بالشرف	١٨٧
المطلب الثالث: مدى دور السلطة التنفيذية في تعيين أعضاء القضاء الإداري	١٨٩
الفرع الأول: نظام التحريات الأمنية كإجراء من إجراءات التعيين	١٩٠
الفرع الثاني: حدود تدخل السلطة التنفيذية في اختيار أعضاء القضاء الإداري	١٩٣
أولاً: في مصر	١٩٤
ثانياً: في فرنسا	٢٠١
١- بالنسبة لاختيار أعضاء مجلس الدولة	٢٠١
٢- بالنسبة لاختيار أعضاء المحاكم الإدارية والمحاكم الإدارية الاستئنافية	٢٠٥
المبحث الثاني: التكوين المهني للقاضي الإداري	٢٠٨
المطلب الأول: خبرة العمل والتنقل بين هيئات القضاء الإداري كإحدى وسائل التكوين المهني	٢١١

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الفرع الأول: دور نظام مفوضي الدولة في مصر وفرنسا	٢١١
أولاً: نظام مفوضي الحكومة في فرنسا	٢١١
ثانياً: نظام هيئة مفوضي الدولة في مصر	٢١٣
الفرع الثاني: دور الوظائف غير القضائية للقاضي الإداري في مصر وفرنسا	٢١٦
أولاً: الوظائف غير القضائية لمجلس الدولة المصري ودورها في التكوين المهني للقاضي الإداري	٢١٦
١- وظيفة الفتوى	٢١٧
أ. إدارات الفتوى	٢١٧
ب. مفوضو مجلس الدولة المنتدبون لدى الجهات الإدارية	٢١٨
ج. لجان الفتوى	٢١٩
٢- وظيفة التشريع	٢٢١
أ. مراجعة صياغة التشريعات	٢٢١
ب. إعداد التشريعات	٢٢٢
٣- الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع	٢٢٣
أ. إبداء الرأي	٢٢٣
ب. مراجعة التشريعات	٢٢٤
ثانياً: دور الوظائف غير القضائية لجهات القضاء الإداري ومجلس الدولة في فرنسا في التكوين المهني للقاضي الإداري	٢٢٥
المطلب الثاني: نظام التفتيش الفني علي أعمال أعضاء القضاء الإداري والتكوين المهني لهم	٢٣٢
المطلب الثالث: الوسائل الأخرى للنهوض بكفاءة أعضاء القضاء الإداري	٢٣٥

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الفرع الأول: الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات العملية ...	٢٣٥
أولاً: الدورات التدريبية	٢٣٥
ثانياً: الندوات والمؤتمرات العملية	٢٣٦
الفرع الثاني: إتاحة وسائل المعلومات التقليدية والحديثة	٢٣٨
الفصل الثاني:النظام الإداري والمالي لأعضاء القضاء الإداري	٢٤١-٢٩٦
تمهيـــــــــد:	٢٤١
المبحث الأول: مدى هيمنة القضاء الإداري علي شئون أعضائه الوظيفية	٢٤٢
المطلب الأول: الوضع بالنسبة لأعضاء مجلس الدولة المصري .	٢٤٣
المطلب الثاني: الوضع بالنسبة لأعضاء القضاء الإداري الفرنسي	٢٥٠
١- مدى هيمنة مجلس الدولة الفرنسي علي شئون أعضائه الوظيفية	٢٥٠
٢- مدى هيمنة المحاكم الإدارية والمحاكم الإدارية الاستئنافية علي شئون أعضائها الوظيفية	٢٥٢
المبحث الثاني: نظام ترقية أعضاء القضاء الإداري وضماناته ..	٢٥٥
أولاً: ضوابط الترقية	٢٥٦
ثانياً: ضوابط نظام تقييم أداء أعضاء مجلس الدولة من درجة مندوب مساعد وحتى درجة مستشار مساعداً	٢٦٠
ثالثاً: ضمانات أعضاء مجلس الدولة بشأن الترقية وتقييم الأداء .	٢٦١
المبحث الثالث: قواعد النقل والندب والإعارة لأعضاء القضاء الإداري	٢٦٣
المطلب الأول: ضوابط النقل	٢٦٤
المطلب الثاني: ضوابط الندب والإعارة	٢٦٨

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المطلب الثاني: مدى وجود ضمانة عدم القابلية للعزل بالنسبة لأعضاء القضاء الإداري الفرنسي	٣١٣
أولاً: وضع الضمانة بالنسبة لأعضاء مجلس الدولة الفرنسي	٣١٣
ثانياً: وضع الضمانة بالنسبة لأعضاء المحاكم الإدارية والمحاكم الإدارية الاستئنافية في فرنسا	٣١٨
المبحث الثاني: حدود ضمانة عدم القابلية للعزل	٣٢١
المطلب الأول: نظام تأديب أعضاء القضاء الإداري	٣٢٢
١- الجهة التي تملك إقامة الدعوى التأديبية	٣٢٢
٢- الجهة المختصة بتأديب أعضاء القضاء الإداري	٣٢٤
٣- إجراءات الدعوى التأديبية	٣٢٥
٤- الحكم في الدعوى التأديبية	٣٢٨
٥- العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها	٣٢٨
المطلب الثاني: حالة فقد الثقة أو الاعتبار أو عدم الصلاحية الأدبية.	٣٢٩
المطلب الثالث: حالة عدم الكفاية الفنية أو المهنية	٣٣٧
المطلب الرابع: حالة عدم اللياقة الصحية والمرض الذي لا يمكن معه ممارسة العمل	٣٤٠
المطلب الخامس: حالة الاستقالة الحكمية طبقاً لنص المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة المصري	٣٤٢
الفصل الرابع: حيدة وتجرد أعضاء القضاء الإداري	٣٤٥-٤٣٠
* المقصود بحياد القاضي وتجرده	٣٤٥
المبحث الأول: مقومات حيدة أعضاء القضاء الإداري	٣٤٩
المطلب الأول: القاضي الإداري والابتعاد عن السياسية	٣٤٩
المطلب الثاني: الحصانة المدنية والجنائية للقاضي الإداري	٣٥١

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المطلب الثاني: مدى وجود ضمانة عدم القابلية للعزل بالنسبة لأعضاء القضاء الإداري الفرنسي	٣١٣
أولاً: وضع الضمانة بالنسبة لأعضاء مجلس الدولة الفرنسي	٣١٣
ثانياً: وضع الضمانة بالنسبة لأعضاء المحاكم الإدارية والمحاكم الإدارية الاستئنافية في فرنسا	٣١٨
المبحث الثاني: حدود ضمانة عدم القابلية للعزل	٣٢١
المطلب الأول: نظام تأديب أعضاء القضاء الإداري	٣٢٢
١- الجهة التي تملك إقامة الدعوى التأديبية	٣٢٢
٢- الجهة المختصة بتأديب أعضاء القضاء الإداري	٣٢٤
٣- إجراءات الدعوى التأديبية	٣٢٥
٤- الحكم في الدعوى التأديبية	٣٢٨
٥- العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها	٣٢٨
المطلب الثاني: حالة فقد الثقة أو الاعتبار أو عدم الصلاحية الأدبية.	٣٢٩
المطلب الثالث: حالة عدم الكفاية الفنية أو المهنية	٣٣٧
المطلب الرابع: حالة عدم اللياقة الصحية والمرض الذي لا يمكن معه ممارسة العمل	٣٤٠
المطلب الخامس: حالة الاستقالة الحكمية طبقاً لنص المادة ٩٨ من قانون مجلس الدولة المصري	٣٤٢
<u>الفصل الرابع:</u> حيدة وتجرد أعضاء القضاء الإداري	٣٤٥-٤٣٠
• المقصود بحياد القاضي وتجرده	٣٤٥
المبحث الأول: مقومات حيدة أعضاء القضاء الإداري	٣٤٩
المطلب الأول: القاضي الإداري والابتعاد عن السياسية	٣٤٩
المطلب الثاني: الحصانة المدنية والجنائية للقاضي الإداري	٣٥١

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع **رقم الصفحة**

الفرع الأول: الحصانة المدنية ٣٥٣
* مدى انطباق قواعد المخاصمة الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية علي أعضاء القضاء الإداري ٣٥٤
أولاً: أساس المسئولية في دعوى المخاصمة ٣٥٥
ثانياً: نطاق دعوى المخاصمة ٣٥٦
ثالثاً: طبيعة دعوى المخاصمة..... ٣٥٦
رابعاً: حالات رفع دعوى المخاصمة ٣٥٨
خامساً: قواعد وإجراءات دعوى المخاصمة والحكم فيها ٣٦٢
الفرع الثاني: الحصانة الجنائية للقاضي الإداري ٣٧١
المطلب الثالث: نظام عدم الصلاحية والرد لأعضاء القضاء الإداري ٣٧٧
الفرع الأول: عدم صلاحية القاضي الإداري لنظر دعوى معينة . ٣٧٨
أولاً: حالات عدم الصلاحية ومدى انطباقها علي القاضي الإداري ٣٧٩
١- حالات عدم الصلاحية الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية ٣٧٩
٢- حالات عدم الصلاحية الواردة في المادة ٧٥ من قانون السلطة القضائية ٣٩٠
ثانياً: الأثر المترتب علي توافر حالة من حالات عدم الصلاحية في القاضي الإداري ٣٩٣
الفرع الثاني: رد القاضي الإداري وتنحيه الوجوبي ٣٩٣
أولاً: حالات الرد ٣٩٥
١- حالات الرد الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية ٣٩٦
٢- حالات الرد الواردة في قانون الإجراءات الجنائية ٤٠١

Scanned by CamScanner

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
ثانياً: إجراءات الرد	٤٠١
١- ميعاد الرد	٤٠٢
٢- كيفية بدء خصومة الرد	٤٠٤
٣- الأثر المترتب علي تقديم طلب الرد	٤٠٥
٤- تحقيق طلب الرد والحكم فيه	٤٠٧
٥- المحكمة المختصة بنظر طلب الرد	٤٠٩
* مدى سريان أحكام عدم الصلاحية والرد علي أعضاء هيئة مفوضي الدولة	٤١٢
الفرع الثالث: التنحي الجوازي للقاضي عن نظر دعوى معينة.	٤١٤
المبحث الثاني: الوظائف غير القضائية للقاضي الإداري وأثرها علي حياده وتجره	٤١٥
المطلب الأول: موقف الفقه من المشكلة	٤١٨
المطلب الثاني: موقف القضاء من المشكلة	٤٢٠
المطلب الثالث: التعليق علي موقف الفقه والقضاء ورأينا في المشكلة.	٤٢٣
الباب الثالث	
حدود سلطة المشرع في تنظيم جهة القضاء الإداري	٤٣١-٦٣٤
تمهيـــــــد:	٤٣٣
الفصل الأول: الوضع الدستوري للقضاء الإداري	٤٣٥-٤٥٣
المبحث الأول: وضع القضاء الإداري الفرنسي بين سلطات الدولة .	٤٣٦
* تبعية القضاء الإداري الفرنسي وأثرها علي اعتباره داخلاً في السلطة القضائية	٤٤١
المبحث الثاني: وضع القضاء الإداري المصري بين سلطات الدولة	٤٤٥
* تبعية القضاء الإداري المصري وأثرها علي وضعه كجزء من السلطة القضائية	٤٤٨

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني: التكريس الدستوري لاختصاص القضاء الإداري ..	٤٥٤-٥٧١
المبحث الأول: التكريس الدستوري لاختصاص القضاء الإداري الفرنسي	٤٥٤
المطلب الأول: أساس ومضمون الاختصاص المحجوز دستورياً للقضاء الإداري الفرنسي	٤٥٥
المطلب الثاني: ضوابط الاختصاص المحجوز دستورياً للقضاء الإداري الفرنسي	٤٥٨
المطلب الثالث: الاستثناءات على الاختصاص المحجوز دستورياً للقضاء الإداري الفرنسي	٤٦٠
المبحث الثاني: التكريس الدستوري لاختصاص القضاء الإداري المصري	٤٦٤
المطلب الأول: أهمية ومضمون التكريس الدستوري لاختصاص القضاء الإداري المصري	٤٦٤
المطلب الثاني: الانتقاص من اختصاص القضاء الإداري المصري.	٤٧٢
الفرع الأول: الانتقاص عن طريق تحصين بعض المنازعات الإدارية من رقابة القضاء الإداري	٤٧٣
أولاً: الانتقاص عن طريق تحصين أعمال السيادة من رقابة القضاء الإداري	٤٧٣
ثانياً: الانتقاص عن طريق تحصين بعض الأعمال الإدارية بنصوص خاصة	٤٧٦
ثالثاً: مدى دستورية الانتقاص من ولاية القضاء الإداري عن طريق تحصين بعض المنازعات الإدارية	٤٨٠
١- مدى دستورية تحصين بعض المنازعات الإدارية من رقابة القضاء بصفة عامة علي أساس النصوص الخاصة.	٤٨٠

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	رقم الصفحة
٢- مدى دستورية تحصين أعمال السيادة من رقابة القضاء الإداري	٤٨٦
الفرع الثاني: الانتقاص عن طريق العهود ببعض المنازعات الإدارية للقضاء العادي	٤٩١
الفرع الثالث: الانتقاص عن طريق العهود ببعض المنازعات الإدارية لمحاكم استثنائية	٥٠٣
أولاً: إسناد بعض المنازعات الإدارية لمحكمة أمن الدولة العليا "طواري"	٥٠٣
ثانياً: إسناد بعض المنازعات الإدارية لمحكمة القيم المنشأة طبقاً لقانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠	٥١٣
ثالثاً: إسناد بعض المنازعات الإدارية إلي "محكمة الأحزاب" المنصوص عليها في المادة الثامنة من قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧.....	٥٢٥
الفرع الرابع: إسناد الفصل في بعض المنازعات الإدارية للجان إدارية	٥٣٥
أولاً: إسناد الفصل في المنازعات الإدارية المتعلقة بأفراد القوات المسلحة للجان أخرى قضائية عسكرية	٥٣٧
١- جهة الاختصاص بنظر المنازعات الإدارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة العاملين	٥٣٨
٢- جهة الاختصاص بنظر المنازعات الإدارية المتعلقة بضباط الشرف وضباط الصف والجنود المتطوعين	٥٤٥
٣- جهة الاختصاص بنظر المنازعات الإدارية المتعلقة بالمجندين	٥٤٧
٤- جهة الاختصاص بنظر المنازعات الإدارية المتعلقة بطلبة الكليات والمعاهد العسكرية	٥٤٨

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	رقم الصفحة
ثانياً: إسناد النظر في المنازعات الإدارية المتعلقة بأعضاء هيئة قضايا الدولة للجنة التأديب والتظلمات بها	٥٥٤
ثالثاً: إسناد الفصل في جميع المنازعات الإدارية المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية للجنة الانتخابات الرئاسية	٥٦٢
الفصل الثالث: ضمانات التقاضي أمام القضاء الإداري	٥٧٢-٦٣٤
المبحث الأول: كفالة تقريب محاكم القضاء الإداري من المتقاضين .	٥٧٣
المطلب الأول: مشكلة بُعد محاكم القضاء الإداري عن المتقاضين.	٥٧٤
المطلب الثاني: مقترحاتنا لتقريب محاكم القضاء الإداري من المتقاضين	٥٨٢
المبحث الثاني: كفالة عدالة إدارية سريعة وفعالة	٥٨٤
* اكتساب مشكلة بطء إجراءات التقاضي لأهمية خاصة في نطاق القضاء الإداري	٥٨٥
المطلب الأول: مشكلة بطء إجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري في مصر	٥٨٦
الفرع الأول: أسباب مشكلة بطء إجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري مصر	٥٨٦
الفرع الثاني: الحلول التي أتبعت للتغلب علي مشكلة بطء إجراءات التقاضي امام القضاء الإداري وتقديرها.	٥٩٠
الفرع الثالث: مقترحاتنا لعلاج مشكلة بطء إجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري	٥٩٧
المطلب الثاني: مشكلة تراكم القضايا أمام مجلس الدولة وجهات القضاء الإداري في فرنسا والحلول التي أتبعت بشأنها	٦٠٥

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	رقم الصفحة

المبحث الثالث: كفالة وجود إجراءات سهلة وميسرة للتقاضي أمام القضاء الإداري ٦١٠

المطلب الأول: ضرورة وضع تشريع لتنظيم إجراءات التقاضي أمام القضاء الإداري ٦١١

الفرع الأول: مبررات تقتضي وجود إجراءات مستقلة لنظر الخصومات أمام القضاء الإداري ٦١٢

الفرع الثاني: أمور يجب وضعها في الاعتبار عند تنظيم إجراءات خاصة لنظر الدعاوى الإدارية ٦١٦

المطلب الثاني: ضرورة الامتناع عن وضع اية قيود أو عوائق إجرائية للحد من وظيفة القضاء الإداري ٦٢٠

المبحث الثالث: كفالة تعدد درجات التقاضي ٦٢٣

المطلب الأول: مدى التزام المشرع بإعمال مبدأ تعدد درجات التقاضي ٦٢٤

المطلب الثاني: مدى إعمال مبدأ تعدد درجات التقاضي في إطار القضاء الإداري ٦٢٧

أولاً: ملاحظات علي تطبيق نظام تعدد درجات التقاضي في إطار القضاء الإداري ٦٢٩

ثانياً: مقترحاتنا بشأن تطبيق نظام تعدد درجات التقاضي في إطار القضاء الإداري المصري ٦٣١

الخاتمـــــة: ٦٣٥

اختصارات المصطلحات الفرنسية ٦٤١

قائمة المراجع ٦٤٢

فهرس بالمحتويات ٦٦٣

رقـم الإيـداع: ١١١٨٣ / ٢٠٠٨

I.S.B.N : 978 - 977 - 04 - 5669 - 3

Scanned by CamScanner